العرب
الأربعاء 2020/05/20
السنة 42 العدد 11708

الدعوات تتعالى في تونس للمطالبة بحوار وطني شامل

صراع الرئاسات الثلاث يعبّد الطريق لتغيير الحكومة أو تغيير النظام السياسي

تعالت الأصوات المنادية بإقامة حوار وطني شامل يجمع مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في تونس، في ظلّ أزمة سياسية تجسدت في توتر العلاقة بين الرئاسات الثلاث وداخل التحالف الحاكم نفسه، فضلا عن تعمق الأزمات الاجتماعية والاقتصادية مقابل الفشل في إدارتها وغياب تحمّل المسؤوليات.

ضبابية الاتجاهات

خالد هدوي

تونس – تكشف الدعوات المطالبة بإقامة حوار وطني شامل عن نوايا الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية في تغيير النظام البرلماني القائم، الذي خلق أجواء سياسية مرتبكة تغذيها الصراعات والمصالح، علاوة عن أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة في وقت تواجه فيه البلاد كوفيد – 19.

ودعا النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب طارق الفتيتي إلى تنظيم حوار وطني شامل في تونس يجمع الرئاسات الثلاث والمنظمات الوطنية الكبرى والأحزاب السياسية، إثر وجود تجاذبات غير مسبوقة واحتقان اجتماعي يمكن أن ينفجر في أي لحظة.

وقال "إنّ التوتر في العلاقة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس البرلمان لا يُحلّ بمأدبة غداء وهو أعمق وأكبر من ذلك بكثير".

وأضاف الفتيتي "تونس لا تحتمل هذه الأوضاع ويجب العودة إلى الحوار الوطني.. أشعر أننا عدنا إلى أجواء العام 2012.. عدنا إلى التكفير والسب والشتم وعادت الأيديولوجيا وعدنا إلى الاستقطاب الثنائي.. يجب تنظيم حوار وطني في تونس يجمع الرئاسات الثلاث والمنظمات الوطنية الكبرى والأحزاب السياسية".

طارق الفتيتي

أشعر أننا عدنا إلى أجواء 2012 عدنا إلى التكفير والشتم

ويجمع خبراء القانون الدستوري على أن النظام السياسي الذي أسسه دستور 2014 في تونس جاء على مقاس حسابات أحزاب سياسية سعت لضمان موطئ قدم دائم لها في الحكم إلى جانب عدم تحملها مسؤولية أي فشل حكومي والركوب على أي نجاح يتم تحقيقه.

وتغرق تونس في أزمة سياسية بما في ذلك داخل التحالف الحاكم والأزمة بين رئاسة البرلمان ورئاسة الجمهورية، إلى جانب الأزمة الاجتماعية والوضع الاقتصادي اللذين زادت جائحة كورونا من تعميقهما.

ويبدو أن احتدام الصراع السياسي حاليا في تونس ينبئ بتفجّر الأوضاع في كل حين بسبب تعنّت بعض الأطراف، وهو ما يستدعي ضرورة تنظيم حوار وطني ينتهي بتغيير النظام السياسي وتغيير الحكومة، مثلما جرى في آخر عهد النهضة بتنازلها عن الحكومة وتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة مهدي جمعة.

بدوره، دعا رئيس حركة مشروع تونس محسن مرزوق الرئيس سعيّد لطرح حوار وطني لتغيير النظام.

وقال في حوار لإذاعة محلية خاصة، "الجمهورية الثالثة هي الحلّ وتغيير النظام السياسي ضرورة ورئيس الجمهورية تحدث عن سحب الوكالة والاستفتاء الأمر الذي جعله يتعرّض لهجمة شرسة".

وكانت تونس قد شهدت تنظيم الحوار الوطني في العام 2013 في آخر عهد حكومة الترويكا برئاسة حركة النهضة أفضى في نهاية الأمر إلى تنازلها عن الحكومة وتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة مهدي جمعة وذلك بعد أن فشلت الترويكا في إدارة شؤون البلاد كما أن فترة حكمها راكمت الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ما كان دافعا قويا لتنظيم الحوار الوطني الذي رعاه الرباعي الفائز بجائزة نوبل للسلام في العام 2015.

ويعرف المشهد السياسي جملة من المشاحنات والمناكفات خصوصا تحت قبة البرلمان، فضلا عن توتر العلاقة بين الرئاسات الثلاث وتمسك أطراف بعينها بتغليب مصالحها الحزبية والأيديولوجية خدمة لأجنداتها.

وكشفت التصريحات الأخيرة للرئيس التونسي قيس سعيّد المنتقدة لأداء مجلس نواب الشعب توتّر العلاقة بينه وبين رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، وهو ما يرفع حجم الخلافات بين رأسي السلطة، في وقت تطالب فيه أطراف بعينها إلى إعادة توزيع الأدوار من جديد ورسم خارطة سياسية مختلفة.

ودشنت حركة النهضة الخلافات بين الرئاسات الثلاث (الجمهورية والحكومة والبرلمان) عندما قدم رئيس حركة النهضة ورئيس البرلمان راشد الغنوشي توصيات بشأن كيفية مواجهة فايروس كورونا اعتبرها رئيس الجمهورية قيس سعيّد تدخلا في صلاحياته ودعا حينها في رسالة غير مباشرة للغنوشي إلى "احترام صلاحيات كل طرف".

ولوّح سعيّد، الذي صوت له ثلاثة ملايين ناخب، بدفع الشارع إلى سحب وكالته للبرلمان، في حركة رمزية لإظهار أن النهضة، القوة الأولى في البرلمان والمتحكمة في مساره ونقاشاته ولجانه ومشاريع قوانينه، لا تمتلك شعبية ولا تصمد أمام حماس الناس لأفكاره وبرامجه الهادفة إلى إحداث تغيير شامل يبدأ من الأسفل، من الشعب، من الأحياء المهمشة والقرى الفقيرة، ليؤسس حكما شعبيا بديلا للنظام البرلماني الهجين.

وسبق أن التقى الرئيس سعيد بالغنوشي وبرئيس الحكومة إلياس الفخفاخ في قصر الرئاسة بقرطاج، بعد مرحلة برود خلال فترة أزمة كورونا والتي تتطلب تضامنا بين التونسيين على اختلافهم.

وبعثت رمزية اللقاء بين رأسي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، بعد ما تم تسجيله من خلافات سياسية بينهما وتنافس واضح على قيادة البلاد وتنازع مكشوف على الصلاحيات، رسالة إلى التونسيين بضرورة وضع الخلافات جانبا وتوحيد الصفوف في الوضع الراهن. ولم يفوّت سعيّد الفرصة ليحجّم دور منافسه المستتر، الغنوشي، الذي لا يهدأ له بال بدوره لاقتحام جميع مجالات الحكم من مختلف أبواب الظهور والحضور السياسي حتى خلال فترة الأزمة.

وذكّر سعيّد عبراللقاء، البرلمان بضرورة احترام كل سلطة لاختصاصها ومجال عملها ردا منه على الحراك السياسي والاتصالي المكثف للغنوشي والذي كشف عن تطاول على صلاحيات السلطة التنفيذية.

وأضحى المشهد البرلماني والسياسي في تونس عموما ضبابيا، إذ بات محلا للاعتصام وفضاء لفرض الأجندة السياسية والحزبية وليّ ذراع القانون، وهو ما يطرح مدى استمرار المشاحنات والتجاذبات حول السلطة في النظام السياسي في البلاد. كما يطرح مدى احترام النظام الداخلي للمجلس، وتنامي هواجس الأحزاب ومشكلاتها الضيقة وخلافاتها الشخصية وتوظيف الأجندات في تصفية حسابات سياسية وحزبية وإيديولوجية.

وانخرطت المنظمات الكبرى بالبلاد في المواقف المطالبة بتغيير النظام السياسي، حيث أعلن الأمين العام لاتحاد الشغل نورالدين الطبوبي دعمه إجراء استفتاء شعبي لتغيير النظام السياسي في تونس.

ويعد هذا الموقف اصطفافا خلف الرئيس سعيّد، في مواجهة تغول النهضة، أكبر المتحمسين لتغيير النظام السياسي الذي حمله مسؤولية الفشل الحكومي.

وفاة طبيبة حامل مصابة بكورونا تعري أمراض قطاع الصحة في الجزائر

صابر بليدي

الجزائر – تحولت الوفاة المأساوية لطبيبة حامل في شهرها الثامن، في أحد المستشفيات الحكومية بشرق البلاد، بسبب إصابتها بفايروس كورونا، بعد حرمانها من حقها في إجازة مرضية، إلى محاكمة لقطاع الصحة الذي انكشفت عيوبه تحت ضغط الجائحة، وأثارت التساؤلات حول قدرته على التكفل بالمرضى بعدما عجز عن حماية كوادره.

وتبادلت الهيئات المسيرة للقطاع الصحي الحكومي الاتهامات بشأن المسؤولية في وفاة الطبيبة وفاء بوديسة (28 عاما) وهي حامل في شهرها الثامن بعدما أصيبت بفايروس كورونا.

ووصلت تداعيات وفاة الطبيبة إلى الرأي العام، الذي حوّل رثاء الطبيبة الراحلة على شبكات التواصل الاجتماعي إلى إدانة صريحة للسلطة القائمة.

وحظيت الطبيبة وفاء بوديسة بتعاطف شعبي كبير في الجزائر بسبب ظروف وفاتها وموقف الإدارة من وضعها المهني والاجتماعي، فضلا عن تركها لطفلة مصابة بوباء كورونا إلى جانب أفراد من العائلة في مدينة سطيف بشرق البلاد.

وحاولت السلطة المركزية احتواء موجة الغضب التي اجتاحت العاملين في القطاع الصحي بالبلاد، حيث سارع وزير الصحة لزيارة منزل الضحية لتقديم تعازي الحكومة لعائلتها، كما تم إيقاف مدير المستشفى عن العمل بسبب حرمان الطبيبة المتوفاة من حقها في إجازة مرضية خاصة أنها كانت حاملا في الشهر الثامن. وأكدت العائلة أن الطبيبة تقدمت في ثلاث مناسبات بطلب إجازة إلى الإدارة قوبلت كلها بالرفض.

وحملت أوساطا على دراية بخبايا القطاع مسؤولية وفاة الطبيبة لرئيس الوزراء عبدالعزيز جراد ولوزير الصحة عبدالرحمن بن بوزيد، اللذان أصدرا أوامر سابقة تقضي برفض كل أنواع الإجازات في القطاع الصحي، بدعوى تعبئة الكوادر الطبية لمواجهة تفشي وباء كورونا.

ويؤكد المتابعون لشؤون القطاع الصحي في الجزائر أن جائحة كورونا عرت الحقائق المرّة في الخدمات الصحية، فإلى جانب النقص المسجل في الكوادر المعباة لتقديم الخدمات الصحية في الظروف العادية، تعاني المستشفيات وبقية المؤسسات الصحية بالبلاد نقصا لافتا في الإمكانيات الطبية والأدوية.

ولا يشذ القطاع الصحي عن قاعدة الفساد وسوء التسيير، واللذان يستشريان في مختلف القطاعات الحكومية في الجزائر، مما زاد من حدة الانتقادات الموجهة للحكومة حول التكفل المرتبك بمصابي كورونا، لاسيما في ظل نقص الإمكانيات الوقائية على غرار الكمامات والقفازات وحتى محاليل التعقيم خلال الأسابيع الأولى من تفشي الوباء في البلاد.

وسجلت الجزائر وفاة عشرين طبيبا وعاملا في القطاع الطبي إلى جانب عدد من موظفي المصالح الأخرى من بينهم سائقين لسيارات الإسعاف، وهو ما أفرز حالة من الغضب والتململ داخل القطاع الصحي بسبب ظروف العمل ونقص وسائل الوقاية، إلى جانب الضغوط الناجمة عن حالة العزلة التي يعيشها هؤلاء في مقار عملهم، مما جعلهم يستنجدون في كل مرة بشبكات التواصل الاجتماعي من أجل التعبير عن أوضاعهم المهنية والنفسية ونشر نداءاتهم من أجل العمل على احترام الإجراءات الوقائية لأن ذلك يساعدهم على التقاط أنفاسهم ورؤية عائلاتهم. وساهم تسريب لآخر محادثة للطبيبة وفاء بوديسة، في إشعال الجدل على مواقع شبكات التواصل الاجتماعي. وتداول مدونون وناشطون مضمون تلك المحادثة التي جاء فيها "إنني في الشهر الثامن من الحمل، ولم يقبلوا منحي إجازة، رغم أنني فحصت في مناسبتين وكانت نتائج التحاليل إيجابية (إصابة بكورونا)، وحتى الحجر حرموني منه.. على فكرة أول من رفض إجازتي هي طبيبة العمل.. لا حياة لمن تنادي".

وردت عليها محدثتها "إذا لم يبق لك إلا 42 يوما عن موعد الولادة المحتمل، قدمي إجازة الأمومة، قبل حصول أي مكروه".

وندّدت نقابة موظفي قطاع الصحة العام بـ"ظروف وفاة الطبيبة الحامل وفاء بوديسة" وبإجبارها على "العمل وهي في شهرها الثامن"، وشددت على ضرورة المتابعة القضائية للمسؤولين.

وأكد إلياس مرابط، رئيس النقابة، على أن "المسؤوليات مشتركة في ما حدث من الوزارة إلى غاية المستشفى براس الوادي مكان عمل الفقيدة، وأن غياب الإطار القانوني الذي يحمي المهنيين كان سببا فيما عاشته المتوفاة من ضغوط".

العمل قسرا

الجيش الليبي يكشف عن خطة انسحاب تكتيكي وإعادة تمركز

طرابلس – كشف الجيش الوطني الليبي أن التطورات في المشهد الليبي في الفترة الأخيرة خاصة في ما يتعلق بقاعدة الوطية الجوية، تعود إلى خطة وضعها التي تتبنى الانسحاب التكتيكي، كما بدأ الجيش تنفيذ عملية إعادة التمركز في بعض المحاور بالعاصمة طرابلس.

وقال اللواء أحمد المسماري، المتحدث باسم القيادة العامة للجيش الوطني الليبي، إن انسحاب قوات الجيش الليبي من قاعدة الوطية الجوية الاثنين، تم بناء على أوامر من المشير خليفة حفتر القائد العام للجيش بعد تقدير للموقف الميداني وتطور العمليات حول القاعدة، وبناء على ما عرضه آمر غرفة عمليات المنطقة العسكرية الغربية على المشير حفتر حول الوضع فيها.

وأوضح خلال كلمة مصورة تم بثها الثلاثاء، "سحب قواتنا من الوطية ليس من اليوم بل منذ نحو ثلاثة أو أربعة أشهر قمنا خلالها بسحب الطائرات المقاتلة بالكامل، وكذلك ذخائرها وقطع الغيار والشؤون الفنية وإدارة القاعدة والمعدات الثقيلة التي قد تعيق الانسحاب، وبعد ذلك صدرت الأوامر بانسحاب الأفراد تحت غطاء جوي، وتأمين تام إلى نقطة التجمع الثانية".

ووصف المسماري عملية الانسحاب بالممتازة، وأرجع ذلك للحفاظ على سلامة الأفراد الذين كانوا متواجدين في القاعدة وكذلك غرف العمليات المتنقلة والمعدات والذخائر التي تم نقلها، مشيرا إلى امتلاك الجيش الوطني الليبي تدابير قوية ستفضي إلى إعادة السيطرة على القاعدة وإعادة تسميتها باسم أحد المقاتلين.

وقال "صدرت أوامر من القيادة بالانسحاب وتم التنفيذ منذ أيام وتم سحب جميع الطائرات والمستندات والوثائق المهمة والأسلحة والمعدات "حفاظا علي الأرواح".

أحمد المسماري

سحب قواتنا من الوطية تم منذ نحو ثلاثة أو أربعة أشهر

كما أعطى المشير حفتر الثلاثاء أوامر جديدة لقواته بإعادة التمركز في بعض المحاور بالعاصمة طرابلس، وفق ما أعلنه المسماري.

وقال "هي عملية عسكرية تعبوية بحتة ستسفر عن إعادة التمركز إلى نقاط جديدة، وقد يكون شرط هذا التموضع سحب أو إعادة بعض القوات إلى مواقع سابقة في بعض المحاور في عملية تكتيكية تعبوية نأمل من المواطن الليبي ألا يهتم بها كثيرا لأنها شأن عسكري وعملياتي وله ما له من تكتيكات عسكرية".

وأفاد المسماري "المشير حفتر أكد أن هذه الخطوة من أجل فك الالتحام ببعض الأحياء المزدحمة بالسكان خلال أيام العيد حتى لا يتم استهدافهم من قبل العدو".